

يتخرج من عمليتين بـ 100 مليون دينار

«السلام» يعمل على تأسيس شركة للمواد الغذائية

■ ضاحية السياف - عباس سلمان

كشفت الرئيس التنفيذي لمصرف السلام - البحرين يوسف تقي، أن مصرفه يعتزم التخرج من عمليتين استثماريتين قيمتهما نحو 100 مليون دينار خلال العام الجاري، في وقت يعمل فيه على تأسيس شركة ضخمة للمواد الغذائية في المملكة بهدف الاستفادة من الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية التي تعتمد أساساً على الاستيراد.

كما ذكر تقي، وهو أيضاً عضو مجلس الإدارة في المصرف الذي يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أن التحديات التي تواجه البنوك في العام 2009 هي في كيفية الحفاظ على السيولة التي لديها في ظل قلة توافرها نتيجة الأزمة المالية العالمية التي ولدت عدم الثقة بين المصارف.

وأبلغ تقي «مال وأعمال» على هامش تأسيس شركة خدمات جديدة في البحرين أن المصرف لديه «استثمارات كثيرة لم تتأثر أسعارها بالأزمة المالية العالمية، وتتوقع أن تتخرج هذه السنة من استثمارين قيمتهما 100 مليون دينار، الأول يتعلق بالقطاع العقاري في مكة المكرمة والثاني بالطاقة البديلة في هونغ كونغ».

ولم يعط تقي أية تفاصيل إضافية عن المشروعين، ولكن المصرف كان قد تحالف مع بنك التضامن الإسلامي الدولي اليمني بهدف إصدار صكوك المنفعة الجزئية قيمتها 857 مليون ريال سعودي (نحو 86 مليون دينار بحريني) بعد دخول المصرف في شركة للاستثمار بالوحدات السكنية في «برج الجوار» بمكة المكرمة، والذي يتكون من 33 طابقاً، 11 منها تجارية و22 طابقاً سكنياً، يحتوي على 462 غرفة.

ويملك كل من بنك السلام وبنك التضامن اليمني، الذي لديه وحدة مصرفية في البحرين باسم «تضامن كابيتال» حصة متساوية في الاستثمار، أي 50 في المئة لكل منهما.

كما أن بنك السلام يخطط للاستثمار في برج آخر في مبنى «برج الجوار» نفسه الذي يتكون من خمسة أبراج، وسيقوم البنك بالكشف عن كيفية الاستثمار في وقت لاحق.

ولم يذكر تقي قيمة المشروع بأكمله، ولكنه قال إن «مثل هذا النوع من الاستثمارات حديث العهد في مجال الضيافة الإسلامية، وإن بنك السلام ارتأى بعد دراسة متأنية أن هناك فرصاً استثمارية عديدة يمكن من خلالها تطوير صناعة الضيافة الإسلامية، وتقديم منتجات مبتكرة ذات عوائد مجزية إلى المستثمرين، ولدينا تصور في توسيع الاستثمار في الضيافة الإسلامية في البحرين وخارجها».



يوسف تقي متحدثاً إلى «مال وأعمال» (تصوير: عقيل الفردان)

وقضى على القيمة التي قام ملاك الأسهم بتجميعها منذ العام 2003، وأن الاعتقاد يسير إلى أن الاضطرابات ستستمر إلى وقت طويل.

وأفاد رؤساء تنفيذيون لمصارف عالمية في استطلاع أنهم لا يتوقعون انتهاء الأزمة المالية قبل العام 2010.

وبدأت الأزمة المالية أولاً في أغسطس / آب العام 2007 بسبب مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية وتركزت في المصارف، قبل أن تنتقل في ربيع العام 2008 إلى أزمة ائتمانية أصابت البنوك الغربية وحذت من قدرتها على الإقراض.

وفي سبتمبر / أيلول العام 2008، أصبحت أزمة مالية عالمية بعد إفلاس بنك ليمان برنرز وبيعض الشركات الأخرى، وأدت إلى خسائر كبيرة بين المصارف من ضمنها مصارف تعمل في البحرين.

ستتمكن من التغلب على المرحلة الحرجة، ولكن البنوك التي لم تأخذ احتياطاتها قد تشهد مصاعب جمة. لكن أتوقع أن تأثير الأزمة على البنوك في منطقة الخليج لن يبلغ المستوى الذي وصلته البنوك في أوروبا ونحن كبنك إسلامي نتوقع خيراً».

ويأتي الكشف عن مشروعات مصرف السلام في وقت بدأت فيه اقتصادات دول المنطقة تشعر بالآثار السلبية لأزمة الائتمان العالمية التي ضربت الأسواق العالمية وأدت إلى إفلاس مصارف في الولايات المتحدة الأميركية وخسائر مالية كبيرة للمؤسسات المالية والشركات في بقية دول العالم، وبذلك فإنها قد توفر فرصاً للاستثمار.

وأوضح تقرير مالي أن الهزة المالية العالمية أدت إلى فقدان نحو 5 في المئة من مجموع القيمة السوقية لقطاع الخدمات المالية في العالم في العام 2008،

استراتيجيين؛ إذ سيتم تأسيس الشركة في 2009. وأضاف «ستكون السودان مصدر تزويد المشروع، وكذلك بعض دول شرق آسيا. كما أن لدينا مشروع آخر للطاقة البديلة في الصين؛ إذ إن المصرف يسعى إلى توسع كبير في هذا المجال». وتعد السودان من الدول العربية الكبرى التي تنعم بوفرة زراعية وصفها أحد الدبلوماسيين بأنها تستطيع أن تغطي احتياجات جميع الدول العربية إذا تم استغلالها جيداً.

وتحدث تقي عن أزمة الائتمان التي عصفت بالأسواق العالمية فذكر أن العام 2009 «سيشهد تحديات كثيرة أهمها الحفاظ على السيولة، وكذلك اغتنام الفرص»، التي توافرت نتيجة نقص السيولة في الأسواق؛ إذ يتوقع أن يكون العام الجاري هو الأسوأ بالنسبة إلى المؤسسات المالية. وأضاف «البنوك التي قامت باتخاذ احتياطاتها

وأوضح تقي «نحن كذلك بصدد تأسيس شركة مشتركة للتطوير العقاري في المملكة العربية السعودية، وبناء مساكن لذوي الدخل المتوسط والمحدود في جدة، بالشراكة مع شريك استراتيجي في السعودية، باستثمارات يتوقع أن تبلغ نحو 50 مليون دينار».

وأضاف «نحن الآن في صدد دراسة هذه المشاريع، التي ستكون منصفة مع الشريك السعودي؛ إذ إننا ندرس العديد من الفرص الاستثمارية، وبحسب التخطيط فإن المشروع في السعودية يكلف نحو 50 مليون دينار».

وتطرق إلى مشروعات المصرف في البحرين فقال إن مصرفه لديه مشروع كبير في القطاع الزراعي، بإنشاء شركة للأغذية مملوكة بالكامل إلى البنك، وستكون شركة كبيرة ونحن الآن في صدد تجميع شركاء

5 مستثمرين يربحون 30 مليوناً في يناير

كويتيون يخسرون 146 مليون دينار في بورصة البحرين

■ المنامة - عباس المغني

أفادت بيانات رسمية أن 26 مستثمراً كويتياً يمتلكون 31 حصة استراتيجية في 16 شركة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين)، منهم 14 مستثمراً تكبدوا خسائر سوقية (دفترية) في قيمة الأسهم التي يمتلكونها تبلغ نحو 146 مليون دينار في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي.

وأوضحت البيانات أن 5 مستثمرين كويتيين حققوا أرباحاً دفترية تبلغ نحو 30 مليون دينار من ارتفاع قيمة الأسهم التي يمتلكونها، بينما حافظ باقي المستثمرين على نتائج قيمة أسهمهم من دون تغيير خلال الشهر الماضي.

وبحسب بيانات سوق البحرين للأوراق المالية عن أسعار الشركات وحصص المستثمرين، خسّر 14 مستثمراً كويتياً يمتلكون حصصاً في 7 شركات تبلغ 2,9 مليار سهم، تراجع قيمتها من 821 مليون دينار مطلع شهر يناير، إلى 674 مليون دينار نهاية الشهر، بخسائر تبلغ نحو 147 مليون دينار، وبنسبة 17,88 في المئة.

والمستثمرون الكويتيون الذين حققوا خسائر هم: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 59,5 مليون دينار، شركة تمدين الاستثمارية 30,5 مليون دينار، الشيخ سالم الصباح الناصر الصباح 16 مليون دينار، الهيئة الكويتية العامة للاستثمار 21,8 مليون دينار، بيت الاستثمار الخليجي 4,8 ملايين دينار، شركة الأمان للاستثمار 3,2 ملايين دينار، شركة الدار للاستثمار 2,6 مليون دينار، شركة التجاري للاستثمار 2,6 مليون دينار، شركة الامتياز للاستثمار 1,4 مليون دينار، بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) 758 مليون دينار، الشركة الكويتية للاستثمار 576 ألف دينار، المؤسسة الكويتية العامة للأوقاف 616



يبلغ عدد المستثمرين الكويتيين الاستراتيجيين في «البورصة» 27 بين مؤسسات وأفراد

نحو 30 مليون دينار. والمستثمرون الكويتيون الذي حققوا أرباحاً في قيمة الأسهم التي يمتلكونها هم: شركة مشاريع الكويت القابضة 26 مليون دينار، الهيئة الكويتية العامة للاستثمار 821 ألف دينار، الشركة الكويتية للاستثمار 518 ألف دينار، شركة صافي القابضة 219 ألف دينار، وبيت الاستثمار العالمي (غلوبل) 198 ألف دينار.

وجاءت أرباحهم لارتفاع قيمة الأسهم التي يمتلكونها في 3 شركات مدرجة في بورصة البحرين، وهي: مصرف السلام، بنك الخليج المتحد، شركة الفنادق الوطنية.

ويملك المستثمرون الكويتيون أيضاً 12 حصة استراتيجية في 6 شركات مدرجة في «بورصة البحرين» حافظت أسهمها على أسعارها خلال شهر يناير الماضي من دون تغيير، وهي: بنك البحرين والشرق الأوسط، المجموعة الخليجية للمال، المجموعة العربية للتأمين (أريج)، البحرينية الكويتية للتأمين، شركة التكافل الدولية، وشركة البحرين لمواقف السيارات.

يذكر أن عدد المستثمرين الكويتيين الاستراتيجيين في بورصة البحرين يبلغ 27 بين مؤسسات وأفراد، يمتلكون نحو 4,4 مليارات سهم في 16 شركة بحرينية مدرجة في «البورصة».

وتكبد المستثمرون خسائر فادحة في بورصة البحرين منذ أن انفجرت أزمة الرهن العقاري الأميركية وتحولها إلى أزمة مالية عالمية في منتصف سبتمبر/ أيلول 2008، وأدت إلى تراجع حاد في أسواق المال في مختلف أنحاء العالم.

وستلعب النتائج المالية الفصلية للربع الأول من العام الجاري دوراً كبيراً في حركة أسعار الأسهم إيجابياً أو سلباً.

بنك البحرين الإسلامي، والبنك الأهلي المتحد. أما المستثمرون الكويتيون الذي حققوا ارتفاعاً في قيمة الأسهم التي يمتلكونها، فبلغ عددهم 5 مستثمرين يمتلكون حصصاً في 3 شركات تبلغ 940 مليون سهم، ارتفعت قيمتها من نحو 464,5 مليون دينار مطلع شهر يناير، إلى 492,5 مليون دينار نهاية الشهر، بأرباح تبلغ

ألف دينار، الشركة الكويتية لمطاحن الدقيق والمخابز 18 ألف دينار. وجاءت خسائرهم لانخفاض قيمة الأسهم التي يمتلكونها في 7 شركات مدرجة في بورصة البحرين، وهي: المؤسسة العربية المصرفية، شركة البحرين لمطاحن الدقيق، شركة الخليج للتعمير (إنوفست) حالياً، المصرف الخليجي التجاري، بنك البحرين والكويت،

... و24 مليون دينار الخسائر السوقية للإماراتيين

4 في المئة من إجمالي خسائر «بورصة البحرين» في شهر يناير.

يشار إلى أن «البورصة» أنهت شهر يناير متراجعة بنسبة 8,3 في المئة، متكبدة خسائر في قيمتها السوقية بنحو 607 ملايين دينار. وتأتي هذه الخسائر نتيجة للحل النفسي التي خلفتها تداعيات الأزمة المالية العالمية الناتجة من أزمة الرهن العقاري على أسواق المال والبورصات في مختلف أنحاء العالم.

كما ساهمت التوقعات السلبية التي تتحدث عن تراجع أرباح الشركات وتقليل التوزيعات النقدية على المساهمين، في انخفاض أسعار الأسهم في البورصات.

61 مليون سهم)، الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية 12,50 في المئة، (نحو 27,5 مليون سهم)، وزارة المالية الإماراتية 12,36 في المئة، (نحو 27,2 مليون سهم)، بنك الإسكان 5 في المئة، (نحو 11 مليون سهم).

وتتملك «رونانا للفنادق» الإماراتية 7,5 في المئة (نحو 11,25 مليون سهم في شركة بنادر للفنادق)، بينما يملك سليمان أحمد سعيد الحوفاني 8,99 في المئة (نحو 13,48 مليون سهم في شركة بنادر للفنادق)، كما يملك الحوفاني 8 في المئة (نحو 16 مليون سهم في الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار).

يشار إلى أن خسائر المستثمرين الإماراتيين تعادل

من نزول قيمة أسهمها البالغة 14 مليون سهم في شركة التأمين الأهلية. وتشير بيانات البورصة أن 7 مستثمرين إماراتيين يمتلكون 8 حصص استراتيجية (نحو 235 مليون سهم في 4 شركات مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية) لم تتغير أسعارها خلال شهر يناير الماضي.

وتتملك مجموعة دبي للخدمات المالية حصة تبلغ 60 في المئة (نحو 67 مليون سهم في بنك طيب)، ظلت قيمتها من دون تغيير عند 67 مليون دينار خلال شهر يناير.

ويملك 4 مستثمرين إماراتيين 4 حصص استراتيجية في المجموعة العربية للتأمين (أريج) وهم: سوق البحرين المالية، 27,69 في المئة (نحو

□ أفادت بيانات رسمية أن 11 مستثمراً إماراتياً يمتلكون 12 حصة استراتيجية (907 ملايين سهم في 8 شركات مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية)، تكبد 4 منهم خسائر سوقية (دفترية) تبلغ نحو 24,36 مليون دينار، بينما حافظ الباقون على القيمة السوقية لأسهمهم في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي.

هم: جهاز أبوظبي للاستثمار 20,28 مليون دينار من تراجع قيمة أسهم يمتلكها تبلغ 551 مليون سهم في المؤسسة العربية المصرفية، وبنك دبي الإسلامي 2,5 مليون دينار من انخفاض قيمة أسهمه البالغة 17 مليون سهم في شركة «إنوفست»، ومصرف الإمارات الإسلامي 900 ألف دينار من هبوط قيمة أسهمه البالغة 90 مليون سهم في المصرف الخليجي التجاري، وشركة داماك للاستثمار 649 ألف دينار

وبحسب بيانات سوق البحرين عن أسعار الشركات وحصص المستثمرين، خسّر 4 مستثمرين إماراتيين يمتلكون حصصاً في 4 شركات تبلغ 672 مليون سهم، تراجع قيمتها السوقية من 223,67 مليون دينار مطلع شهر يناير، إلى 199,31 مليون دينار نهاية الشهر، بخسائر تبلغ نحو 24,36 مليون دينار، وبنسبة 11 في المئة. والمستثمرون الإماراتيون الذين حققوا خسائر